PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**8-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE:	**Egyptians' medicine controlled by foreigners**
PAGE:	**07:09**
ARTICLE TYPE:	**Company Mention**
REPORTER:	**Mahmoud El Gamal**

PRESS CLIPPING SHEET

الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على ٦٠٪ وفى طريقها للاستحواذ على ٨٥٪ من السوق المحلية

دواء الشعب المصرى.. تحت سيطرة الأجانب

قطار الخصخصة لا يرحم.. حقيقة أكدتها السنوات العجاف التى شهدت تطبيق سياسات الخصخصة المتوحشة، منذ أوائل التسعينات، حتى اليوم، وما جرى فيها من رهن الصناعات الوطنية من الحديد والصلب مروراً بالغزل والنسيج والسيارات والصناعات الكيماوية، وغيرها.. انتهاء بصناعة الدواء، التى تعد جزءاً حساساً من «الأمن القومى» المصرى.

الأسطورة» بدأت منذ أواخر الثمانينات، عندما أمر محمد طلعت حرب باشا بأهمية صناعة الدواء الوطنية، ونجح فى تأسيس أول شركة مصرية لصناعة الدواء هى شركة «مصر للمستحضرات الطبية»، وتبعتها أسماء كبيرة فى تطبيق الشركة مقدرة كبيرة، جانب شركة «النصر للصناعات الكيماوية والدوائية»، التى أسسها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر عام ١٩٦٠ لتكون بمثابة أول مصنع فى الشرق الأوسط لصناعة المواد الخام الدوائية، وتولت تفعلية حاجة المصريين بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ من الدواء. وما لبثت مصر أن انتهجت الخصخصة «اللعينة»، حتى تحولت الأسطورة إلى مأساة.

تعرضت الشركتان للدهس، وانقطعت فيهما، عن عمد، شرايين التطوير والتنمية حتى تخلفت تكنولوجياً وأصبحت، بفعل فاعل، عديمة الفائدة، والهدف أن تجرى عملية «البيع الرخيص»، دون مقاومة شعبية عند إغلاقها وبيعها، وهذا ما حدث بالضبط مع الشركتين، حتى باتت مساهمتهما فى إنتاج الدواء المحلى لا تتجاوز ١٪، ولأن النفوذ السياسى والنفوذ الاقتصادى وجهان لعملة واحدة، إذ لا يستقيم الوضع السياسى دون استقرار اقتصادى معاكل بعزيمة قوية، كما قال الزعيم «عبدالناصر» فى أحد خطاباته، إذا العزيمة خارت بعد مرور ٤٠ عاماً على هذا الخطاب، فحلت النكبات على شركات الحكومة المصنعة للدواء، وأكتيت تحت وطأة الخسائر وأكلت إلى استحواذ الشركات الأجنبية عليها، فباتت تسيطر على ٦٠٪ من حجم الإنتاج، وهى فى طريقها للاستحواذ على ٨٥٪ من السوق خلال السنوات الخمس المقبلة.

محمود الجمل

خطة ممنهجة للسيطرة على «دواء الغلابة» خلال ٥ سنوات

«القابضة للأدوية»: تقدمنا بشكاوى لـ٦ وزراء صحة على مدار ٣ سنوات ومصانع الخام موجودة من الستينات ولكن دون تطوير

كتب - محمود الجمل:

قال الدكتور عادل عبدالعليم، رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية، إحدى شركات قطاع الأعمال العام، إننا تقدمنا بشكاوى ومذكرات حول أزمة صناعة الدواء المحلى والمواد الخام إلى أكثر من ٦ وزراء للصحة تعاقبوا على مدار الثلاث سنوات الماضية.

وأضاف عبدالعليم لـ«الوطن»، أن صناعة الخامات التى تدخل فى صناعة الدواء موجودة منذ الستينات فى مصر لكن لا يوجد بها أى تطوير، مشيراً إلى أن مصر تستهلك بنحو من ٩ إلى ١١ مليار جنيه خامات دوائية تدخل سنوياً فى صناعة الدواء، مؤكداً أنه يستعمل صناعة كل الخامات التى تدخل بأى دواء يصنع بمصر.

وأشار عبدالعليم إلى أن الصورة ليست قاتمة ولا تصل إلى حد التشاؤم والدنيا بـ ١٥ مادة خام تصنعها فى مصر على رأسها الإيجيرين، لكن تكلفة النتج النهائى أعلى من تكلفة صناعة المادة الخام.

وقال معتز مسئول بالشركة القابضة للصناعات الدوائية، إحدى شركات قطاع الأعمال العام، إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل فى مصر من خلال ٩ مصانع دواء، بالإضافة إلى شركات تنتج لدى الصانع الخليج، إلى جانب مكاتب علمية تستحوذ على حوالى ٢٨٪ من حجم السوق المصرية سواء القطاع الخاص العيادات والمستشفيات الخاصة، أو المناقصات الحكومية التى تنظمها وزارة الصحة.

وأضاف المصدر لـ«الوطن»، أنه يوجد فى مصر ١٤٢ مصنعاً محلياً و١٢٠ شركة تصنيع لدى الغير المعروفة باسم شركات «التول».

وكشف المصدر أن حجم نمو الشركات متعددة الجنسيات فى مصر ارتفع بشكل كارثى ومعدل خلال الثلاث سنوات الماضية فقط، حيث نمّاست مبيعاتها فى الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ بنسبة ٥٠٪ نتيجة زيادة حجم الوجود بالسوق من ٤٥٪ حتى وصلت إلى ٢٨٪ تقريباً (خاص ومناقصات) على حساب الشركات الوطنية.

وقال إن شركات الدواء الأجنبية بدأت خطة ممنهجة للسيطرة على سوق الدواء المصرية قبل ٥ سنوات وبدأت تسيطر حالياً على ٢٨٪ منها، مقدراً من ارتفاع حصتها لـ٤٠٠٪ بحلول ٢٠٢٠، وأشار إلى أن استحواذ شركة «فايزر» الكندية على شركة «أمون» فى صفقة تصل قيمتها إلى ٨٠٠ مليون دولار مؤخراً، واستحواذ شركة أمريكية خلال العام الحالى أيضاً على شركة «بيتا فارم» المصرية، يعكس هذا التوجه الخطير الذى يهدد الأمن القومى، كاشفاً عن اعتزام الشركات الأجنبية بيع منتجاتها بأسعار «فلكية» بمجرد سيطرتها على السوق.

عادل عبدالعليم

%58
نسبة سيطرة الشركات الأجنبية فى السوق المصرية

شركات الأدوية الحكومية

- شركة تنمية الصناعات الدوائية «سيد» ١٩٤٧
- شركة النيل للأدوية ١٩٥١
- شركة مطابع حرب للأدوية ١٩٥١
- شركة الشرقية للأدوية ١٩٥١
- شركة القاهرة للأدوية ١٩٥١
- شركة الجمهورية للأدوية ١٩٥١
- شركة الإسكندرية للأدوية ١٩٥١
- شركة المصرية لتجارة الأدوية ١٩٥٦
- شركة مصر للمستحضرات الطبية «مستشفى محمد طلعت حرب» بالإشتراك مع شركة كابل شركة إنتاج الأدوية عام ١٩٦٩
- شركة النصر للصناعات الكيماوية والدوائية «مستشفى ١٩٦٠ وحالى عبدالناصر كأول مصنع لإنتاج الخام فى الشرق الأوسط»

علاج «ريسبيريدال» نقط، ١١٠ ج «جانسين»، شركة متعددة الجنسيات، بينما النيل المصرى «سيكوبال» نقط ٢٢ ج شركة بللتا فارما شركة معاية، وكذلك «بالفكس» أقراص ٢٠٥ ج شركة سانوفى، متعددة الجنسيات، بينما النيل المدى «لجوموكرت» أقراص ١٥ ج شركة دمياط، محلية، ويجب على وزارة الصحة التدخل والتخفيض الإجبارى للأسعار، خاصة أن معظم مستحضرات الشركات متعددة الجنسيات خارج اتفاقية حماية الملكية الفكرية، حيث تقوم دول الخليج بالخفض الإجبارى للمنتجات التى تسلط فى تلك العلم وهنا يجب النظر فى خفض أسعار منتجات الشركات متعددة الجنسيات التى سقط حق احتكارها فى تلك العام لتصبح ضعف أو ضعفى الدواء الجنيس المنتج محلياً.

وأضاف المصدر أن تفوق الشركات متعددة الجنسيات فى المصروفات على الشركات المحلية نتيجة أسعار البيع المرتفعة لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات التى أتيحت لتمكين هذه الشركات من زيادة معدل مصروفاتها على عدة محاور أهمها جذب كفاءات العمل المتميزة المتخصصة فى صناعة وتسويق الأدوية، ودفع أجور تعادل من ٣ إلى ٥ أضعاف ما يدفع فى السوق سواء الشركات الحكومية أو القطاع الخاص، بالإضافة إلى عمل خدمات مميزة للأطباء فى صورة حدايا عينية، سفريات سياحية وعلمية داخل وخارج البلاد - مصروفات نقدية وخدمات أخرى، مما أدى إلى جذب السوق إلى منتجاتهم وكذلك بسبب فى المناقصات الحكومية والعسكرية، حيث تتم إضافة مزيد من نقاط التميز لكونها منتجاً أصيلاً مع استطاعتها تقديم البوانص المرتفعة فى القطاع الخاص، وأكد أن الشركات متعددة الجنسيات فى مصر انحرفت عن مسارها الطبيعى الذى فى دول العالم بإقبال المساهمة فى الأبحاث العلمية الدوائية ودعم الباحثين المصريين والقيام بتسجيل وشراء ملفات أدوية (دواء مثيل) مميزة بسعر معقول من الشركات المحلية المتعثرة، وقيام بعض الشركات متعددة الجنسيات باستيراد أصنافها من الخارج، نظراً لعدم توفرها فى السوق المحلية نتيجة نظام التسعير الجائر على الشركات المحلية (مثال: شركة أبوت قامت باستيراد أصناف مهمة جداً لشركة سولفى دوفار الفرنسية بعد استحواذها عليها وتم تغير هذه الأصناف بأرخص الجرائد القومية يوم الجمعة الموافق ٢٤ - أبريل - ٢٠١٥

حرب غير مباشرة على صناعة الدواء الوطنية

مصدر: الشركات تستخدم نفوذها للضغط على القرار المصرى و«كوندوليزا رايس» عزلت «عوض تاج الدين» لتصديه للشركات

وهى بيتاسيلا - دوسيالتان - فالفرين على أنها مستوردة من فرنسا) وأخيراً لا تجد الشركات متعددة الجنسيات معاناة فى شراء المواد الخام إذ تقوم الشركات الأم متعددة الجنسيات بتدبير المواد الخام بكميات كبيرة بالاستيراد الباشر من الدول الرئيسى وتقوم بتوزيعها على مصانعها على مستوى العالم بما فى ذلك مصر بما يضمن للفروعها السعر الأقل وسرعة التدبير وعدم المعاجة لتوفير العملة الصعبة، على العكس تماماً مما تعانيه الشركات المحلية فى ذلك وعلى عكس المتوقع فبتتبع ميزانيات الشركات متعددة الجنسيات نجدها خاسرة أو متواضعة الأرباح.

وأشار المصدر إلى أن هناك حرباً غير مباشرة على صناعة الدواء الوطنية، حيث تتبنى الشركات متعددة الجنسيات من خلال مندوبيها عائد الأطباء والصيادلة، سياسة أن الأقل بالسعر الأقل يعنى جودة أقل (Low price-Low quality) مما يؤدى إلى توجيه نظر الأطباء نحو منتجاتها فقط وبث الشك باستمرار فى جودة وفاعلية المنتج الدوائى المحلى، على الرغم من أن مصادر المواد الخام الدوائية فى العالم غالباً أصبحت من الهند أو الصين، والغريب أن أمريكا تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها من المواد الخام الدوائية منها، وأشار المصدر أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم النفوذ السياسى فى الضغط على صانع القرار فى مصر، ففى عام ٢٠٠٠ أوقف الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة الأسبق، تسجيل ٢٠٠ مستحضر مصرى لأن له شبهاً من منتجات الشركات متعددة الجنسيات وانتصر الدكتور محمد عوض تاج الدين الصناعة الوطنية أثناء توليه وزارة الصحة وقرر إتمام التسجيل لعدم وجود سند قانونى لإيقاف التسجيل، ونسب هذا الموقف الوطنى لـ«تاج الدين» فى حدوث أزمة، حيث صعّدت الشركة الأمريكية الأمر إلى الخارجية الأمريكية، وبلغ الأمر إلى حد حضور كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فى تلك الفترة إلى مصر فى زيارة رسمية تناولت فيها الأزمة مع مبارك رئيس الجمهورية ووزير الصحة وأبدت اعتراضها الشديد وهددت بوضع مصر على قائمة الدول الموضوعة تحت الرقابة الاقتصادية (Watch List) وانتهى الأمر بإقالة «عوض تاج الدين» فى عام ٢٠٠٥ وبشت منذ تلك الفترة الشركات متعددة الجنسيات ما يسمى «طوبى فارما» فى مصر، الذى يضم أعضاء فى غرفة صناعة الدواء المصرية وفيهم فى الجهات الحكومية وغير الحكومية بهدف حماية والحفاظ على مصالح الشركات الأمريكية والأوروبية فقط، وفى النهاية إن تلك الممارسات الاحتكارية التى تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات تؤدى لا محالة إلى احتكار سوق الدواء المصرية لصالحها وخروج العاملين المصريين من السوق تدريجياً، وطالب المصدر بتدخل جميع أجهزة الدولة فوراً قبل حدوث الكارثة وضرورة معالجة التشوهات (القبوحة) فى الأسعار بين كل من الشركات الخليجية والمصرية والمتعددة الجنسيات، وأن تفرض بقوة القانون ألا يزيد سعر الدواء الأصيل (خاصة الذى سقط حق احتكاره فى ذلك العام) ليصبح ضعف الدواء (المثيل) المصرى المنتج محلياً مع النظر فى أسعار ١٠ مستحضرات من الشركات المصرية التى لم يتحرك سعرها منذ سنوات طويلة بالرغم من زيادة أسعار الطاقة.

عماد

«الصحة» تنفى محاباة الشركات الأجنبية.. وتؤكد: تحريك مُرتقب للأدوية أقل من ١٠ جنيهات

الوزير: الشركات تخسر لارتفاع تكلفة الإنتاج.. ومساعده: التسعير يتم وفقاً للقانون ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ طبقاً للأسعار العالمية

كتب: سمر الكاشوا:

قال الدكتور طارق سلمان، مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة، إن تسعير الأدوية يخضع للقرار الوزارى رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، المنظم لعملية تسعير الأدوية استرشاداً بالأسعار العالمية، وأوضح أن عملية التسعير طبقاً للقانون تحدد تسعير الأدوية التى يتم استيرادها من الخارج، والأدوية التى تنتجها شركات الأدوية المصرية سواء بالقطاع العام أو القطاع الخاص.

ونفى سلمان، أن يشوب عملية التسعير هذه أى محاباة للشركات الأجنبية الموردة للأدوية على حساب شركات الدواء المصرية، مؤكداً أن التسعير يتم طبقاً لقرار به بنود خاصة بتسعير كافة أنواع الدواء.

وقال الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة والسكان، إن الوزارة تبحث حالياً تحريك أسعار الأدوية التى ينخفض ثمنها عن ١٠ جنيهات؛ لارتفاع سعر تكلفتها الإنتاجية وتكبد الشركات خسائر حقيقية، مشيراً إلى أن هناك أدوية ثمنها ٥٠ قرشاً وتباع بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية، وتحقق تزيف خسائر الشركات بما ينسبب فى عزوف الشركات عن استيراد وإنتاج وبيع تلك الأدوية، ما يعود بالسلب على المريض وينسبب فى أزمة نواقص للأدوية، وأضاف «عماد الدين» أن لجنة التسعير بالإدارة المركزية للشئون الصيدلية تجرى حالياً تقييماً لأسعار الأدوية وتحديد أصنافها وتحديد سعر بيعها الجديد.

36 دولة
تقوم وزارة الصحة بمقارنة السعر المقترح بمثيله فيها قبل إقرار الأسعار

وينظم القرار الوزارى الذى يحمل رقم ٤٩٩ لعام ٢٠١٢ عملية تسعير الأدوية عبر الاسترشاد بأسعار الدواء بالخارج، وينص على أن تقوم الشركة التى تريد تسجيل مستحضرها بوزارة الصحة وتقديم قائمة أسعار المستحضر بالدول التى يتناول بها، مع بيان سعر البيع للجمهور فى كل دولة شاملة كل أنواع الخصومات، على أن تخاطب الإدارة المركزية للشئون الصيدلية الجهات الحكومية المختصة فى ٣٦ دولة لمقارنة سعر الدواء المقترح فى مصر بتلك الدول، وفى حال تناول المستحضر فى أقل من ٥ دول، يُسعر الدواء فى مصر طبقاً لأقل سعر، مع إعادة النظر فى تسعير المستحضرات حال تغير متوسط سعر العملة بواقع ١٠٪ بالزيادة والنقصان خلال عام، كما يحدد القرار نسبة ربح الوزع والصيدلى من بيع الأدوية الوارنة بقائمة الأدوية الأساسية ذات الأهمية والأكثر طلباً فى مصر، على أن يكون ربح الموزع ٧٫٨٦٪ من سعر المصنع، بينما يصل ربح الصيدلى إلى ٢٥٪ من سعر الموزع.

PRESS CLIPPING SHEET

رئيس «فاكسيرا»: الشركات الأجنبية تحتكر توريد «الأنسولين» لمصر

«البيلاوى»: الإنتاج الوطنى خفض سعر العبوة من ٣٧ إلى ١٦،٥ جنيه.. و«الصحة» تخالف قانون المناقصات

كتب - محمود الجمل:

أكد الدكتور نبيل البيلاوى، رئيس مجلس إدارة شركة الأمصال التابعة لهيئة المصل واللقاح «فاكسيرا»، أن الشركات الأجنبية تحتكر توريد أدوية الأنسولين لعلاج مرضى السكرى إلى السوق المصرية بنسبة تتراوح ما بين ٧٥ و٨٠٪، مقابل ما بين ٢٠ و٢٥٪ للشركات المصرية العامة والخاصة. وحذر «البيلاوى» من استحواذ الشركات الأجنبية على سوق «الأنسولين» فى مصر، وقال: «الأمر فى منتهى الخطورة، ليس فقط على الصناعة الوطنية، وإنما على أكثر من ٧،٥ مليون مريض فى مصر».

وأضاف «البيلاوى»، أن سعر عبوة الأنسولين فى ٢٠٠٢ كان بحوالى ٣٧ جنيهاً، وذلك حينما كانت الشركات الأجنبية تتولى مهمة توريدها لوزارة الصحة، وأن «فاكسيرا» تنتج العبوة ذاتها بسعر ١٩،٥ جنيه، مشيراً إلى أن المستفيد الأكبر هو المواطن المصرى المريض بالسكرى.

البيلاوى

ولفت إلى أن الشركات الأجنبية تقود حالياً حرباً شرسة على الشركات الوطنية، وفى مقدمتها «فاكسيرا»، حيث قامت خلال العام الماضى بتخفيض سعر العبوة الموردة للوزارة من ١٩ حتى ١٦،٥ جنيه، حتى لا تستطيع الشركات الوطنية مجاراتها فى تكلفة الإنتاج ودفعها نحو التخارج من السوق، مضيفاً: تكلفة إنتاجنا للعبوة تقدر بنحو ١٩ جنيهاً، وحينما أضفنا إليها ١٠ أو ١٥٪ هامش ربح، عزفت وزارة الصحة عن شراء «الأنسولين» منا ومن الشركات الوطنية الأخرى، واتجهت لشراء الأنسولين الأجنبى بـ١٦،٥ جنيه، محذراً من أن «استمرار المنافسة غير المتكافئة الحالية بمساعدة وزارة الصحة بين الشركات الأربع الوطنية المنتجة للأنسولين والشركات الأجنبية ستنتهى بخروج الشركات الأربع من السوق تماماً خلال عامين فقط».

وتابع أن «الشركات الوطنية المنتجة للأنسولين هى حائط الصد وصمام الأمان لمريض السكرى المصرى، وبخروجها من القطاع ستتحكم الشركات الأجنبية فى المواطن المصرى، وترفع الأسعار كيفما شاءت دون منافس أو رقيب، بل وقد تستخدم حاجة المريض المصرى للأنسولين فى القضايا السياسية، وهذا ما حدث منذ سنوات حينما نشرت إحدى الجرائد الدانماركية رسوماً مسيئة للرسول، صلى الله عليه وسلم، وكان رد المصريين والعرب بمقاطعة الشركات الدانماركية وكان من بينها أكبر شركة فى العالم فى إنتاج الأنسولين، وكان رد فعل الشركة لتأديب المصريين غير إنسانى، حيث قامت بإيقاف توريد الأنسولين إلى مصر، وكانت كارثة كبيرة فى تلك الفترة»، مؤكداً أن التغيرات السياسية التى تحدث فى العالم حالياً تجعل من الخطورة سيطرة الشركات الأجنبية على الدواء كسلعة أمن قومى.

وطالب رئيس مجلس إدارة «فاكسيرا» الحكومة بدعم الصناعة الوطنية، وتطبيق قرار رئيس الوزراء بعدم استيراد السلع التى لها مثيل محلى.

وزير الصحة الأسبق لـ«الوطن»: وقفت ضد مصالح شركات أدوية أجنبية لاعتقادى بأن «الدواء المصرى» أمن قومى

«تاج الدين»: أزمة الأدوية فى استيرادنا للمواد الخام.. والعالم يشهد صراعاً بين أكبر دولتين مصنعتين حالياً وهما الصين والهند

نواجه تحديات كبرى أبرزها ضعف الإنفاق على البحوث الدوائية.. و«جلاكسو» أنفقت ٢ مليارات جنيه إسترلينى على ابتكار الدواء ولا تبحث سوى عن الربحية

قال الدكتور محمد عوض تاج الدين، وزير الصحة الأسبق، إن وضع صناعة الدواء فى مصر حالياً فى تحسن ويتجه إلى تصحيح الأوضاع، وإن الأزمة الحالية فى القطاع تعود إلى أن غالبية المواد الخام أو مدخلات الدواء تستورد من الخارج. وأضاف «تاج الدين» أن صناعة المواد الخام الدوائية ليست سهلة، ولا توجد دولة أو شركة تصنع المواد الخام للدواء بشكل كامل، وأن هناك صراعاً شديداً فى الفترة الحالية بين أكبر دولتين فى تصنيع المواد الخام الدوائية فى العالم، وهما الصين والهند، لافتاً إلى أن صناعة الدواء بمثابة أمن قومى، وأنه من أجل ذلك وقف ضد الشركات الأجنبية فى عام ٢٠٠٢ بتسجيل أكثر من ٢٠٠ مستحضر ودواء مصرى، ما أغضب هذه الشركات، مضيفاً: «نجحت فى تصنيع الأنسولين محلياً فى المصل واللقاح، بعد أن كان يستورد من الخارج بنسبة ١٠٠٪».. وإلى نص الحوار:

حوار: محمود الجمل

• ما حال صناعة الدواء فى مصر حالياً؟

- أنا على ثقة بأن حال الصناعة فى مصر حالياً فى تطور مستمر والجودة تتحسن وتسير إلى الأفضل، والمصانع الكبرى فى مصر أصبحت تمتلك حالياً وسائل تكنولوجية عالية طبقاً لمعايير صناعة الدواء العالمية «جى إم بى»، وأعتقد أن وزارة الصحة تطبق نفس المعايير فى مصر، والتى تتضمن الرقابة على مدخلات الدواء من المواد الخام، ويتم الفحص بداية من دخول المواد الخام إلى المنتج النهائى، وحتى [illegible]

تاج الدين

- ولد سنة ١٩٤٥
- حصل على بكالوريوس الطب والجراحة من جامعة عين شمس ١٩٦٨
- حصل على درجة الدكتوراة جامعة عين شمس ١٩٧٦
- حصل على زمالة أطباء الصدر بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١
- شغل العديد من المناصب فى جامعة عين شمس كلية طب من بينها
- وكيل كلية الطب ١٩٩٢
- عميد كلية طب عين شمس
- نائب رئيس جامعة عين شمس لشئون التعليم والطلاب
- نائب رئيس لجنة قطاع الدراسات الطبية
- تولى منصب رئيس جامعة عين شمس من ١٩٩٧ وحتى سبتمبر ٢٠٠١
- اختير وزيرا للصحة و السكان فى مارس ٢٠٠٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

من أشهر مواقفه أثناء توليه وزارة الصحة:

- نجح فى تسجيل ٢٠٠ دواء مصرى له مثيل من الشركات الأجنبية كانت ضربة قاصمة للشركات الأجنبية والتى قامت بالتصعيد إلى الإدارة الأمريكية آنذاك والتى قامت بدورها بعرض الموقف على الرئيس مبارك
- نجح فى تدشين خط إنتاج الأنسولين فى عام ٢٠٠٢ فى الشركة القابضة للمصل واللقاح بعد أزمة كبيرة فى نقص الأنسولين مما هدد حياة ملايين المصريين من مرض السكر

مسئولية كبرى على الدولة لحماية الدواء

الدولة عليها دور كبير ومسئولية كبرى لحماية صناعة الدواء فى مصر، ممثلة فى وزارة الصحة وهيئاتها وأكاديمية البحث العلمى، وليست المسئولية مسئولية الدولة بمفردها، ولكن يجب أن نتحرك جميعاً ككتلة واحدة، فالقطاع العام وقطاع الأعمال العام وهيئات ومؤسسات الأعمال وشركات القطاع الخاص معنية أيضاً بذلك، فالكل مسئول من أجل الحفاظ على بقاء الدواء المصرى بأسعار مناسبة وتوفيره بكميات كبيرة، لأن الدواء أمن قومى لمصر ويجب تعديل بعض التشريعات والقوانين حتى نستطيع تحقيق ذلك، وأطالب البرلمان الجديد بإصدار قانون التجارب الإكلينيكية، وأؤكد أنه لن يحول المصريين لحيوانات تجارب، وهذا للأسف اعتقاد خاطئ، فقانون زراعة الأعضاء ظل حبيس الأدراج لـ٢٥ عاماً، وحينما توليت زمام وزارة الصحة عرضته على مجلس الشعب.

وليس هناك مانع من دخول شركات القطاع الخاص لتصنيع مواد خام محلية تساهم فى تصنيع أدوية وطنية ذات جودة عالية معترف بها طبقاً لأحدث المقاييس العلمية والعالمية.

• وما رأيك فى استحواذ الشركات الأجنبية على الشركات المصرية؟

- يجب أن نعترف أن الشركات الأجنبية أو متعددة الجنسيات هى كيانات مالية واقتصادية كبرى تبحث عن الربح والنمو، ولديها مساهمون يلاحقونهم [illegible]

يومياً لابتكارات جديدة لمواجهة الأمراض.

• اصطدمت قبلاً حينما كنت وزيراً للصحة بالشركات الأجنبية المنتجة للدواء.. ما تفاصيل ذلك؟

- فى عام ٢٠٠٥ توليت وزارة الصحة، ونجحت فى تسجيل أكثر من ٢٠٠ دواء مصرى كانت الوزارة سبقت وأوقفت إنتاجها منذ عدة سنوات، وكان هذا القرار يمثل مواجهة لمصالح عدد من الشركات الأجنبية، وعلى رأسها شركات أمريكية، كانت [illegible]

لا يشغلنى دخول الشركات الأجنبية للسوق المحلية لأنها تسعى للبحث عن الربح والنمو.. ويجب على مصانع الدولة ألا تتوقف «حتى لو بالخسارة»

- أبرز التحديات التى تواجهنا الآن أننا ليس لدينا الرفاهية، ولا تحقق الشركات الوطنية الوفرة فى الأرباح التى تسمح لها باستخدامها فى الأبحاث العلمية والبحوث الدوائية والابتكارات، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتصنيع بعض المواد الخام الضرورية اللازمة فى صناعة الأدوية محلياً، وأكبر مثال على ذلك أن شركة «جلاكسو» العالمية المنتجة للدواء بلغ إنفاقها العام الماضى على الأبحاث والبحوث الدوائية فى ميزانيتها قرابة الـ٣ مليارات جنيه إسترلينى، وبالطبع هى عوضت هذا الإنفاق الضخم من أرباحها السنوية، فلك أن تتخيل وتقارن الفرق بين حجم الإنفاق المصرى على البحوث الدوائية وبين إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على البحث والابتكار.

• وما الحل إذاً لتحديات كتلك؟

- أؤكد أن حل الأزمة يتمثل فى المواد الخام، ثم المواد الخام، ثم المواد الخام، ويجب أن نتحرك جميعاً ككتلة واحدة، وتتفيد شراكات كبرى بين وزارة الصحة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

«الغرف التجارية» تدق ناقوس الخطر: صناعتنا الوطنية فى طريقها للانهيار

«عبدالمقصود»: الشركات الأجنبية تمارس تدميراً ممنهجاً.. و٩ شركات تسيطر على ٨٠٪ من السوق بعد ٥ سنوات.. و«عوف»: ندفع ثمناً لإجراءات حكومية خاطئة.. و«جنينة»: المواطن مُجبر فى النهاية على شراء الأدوية مرتفعة الثمن.. وهناك ٤٠٠٠ صنف دوائى مسجل وليست كلها متاحة

كتبت - جهلا الطويل

قال الدكتور عادل عبدالمقصود، رئيس شعبة الصيدليات بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن صناعة الأدوية الوطنية مهددة بالانهيار نتيجة تدمير واضح وممنهج من قبل الشركات الأجنبية، وإن هناك ٩ شركات أجنبية بصدد الاستحواذ خلال الفترة الحالية على ٤٠٪ من حجم السوق المحلية، وفى طريقها إلى السيطرة على ٨٠٪ من السوق بحلول ٢٠٢٠. وأضاف «عبدالمقصود»، أن الأوضاع الحالية لشركات الأدوية الوطنية تخدم الشركات الأجنبية، وستؤدى إلى استحواذها على قطاع الأدوية بالسوق المحلية، مشيراً إلى خطورة تلك الاستحواذات الأخيرة على شركات الدواء [illegible]

٣٤٪

حجم الإنفاق على صناعة الدواء من إجمالى الإنفاق على الصحة فى مصر حتى نهاية العام الماضى

الوصول إلى المريض، وموزع معتمد، ومريض له الحق فى دواء آمن وفعال»، محذراً من أن أى خلل فى هذه المنظومة يؤدى إلى أضرار كبيرة، [illegible]

اختفاء عدد كبير من الأصناف الدوائية من الأسواق

المصرية، مطالباً الدولة بالتدخل السريع لدعم صناعة الدواء. وتابع «عوف»: «يبلغ حجم السوق المصرية حوالى ٨ مليارات جنيه فقط، وتعد بذلك ثانى أكبر سوق بالمنطقة خلفاً للسوق السعودية، والإنفاق على الدواء يمثل ٣٤٪ من إجمالى الإنفاق على الصحة فى مصر، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالمقارنة بدول كثيرة، حيث يبلغ متوسط الإنفاق على الدواء بالنسبة للإنفاق على الصحة فى دول العالم المتقدمة ما بين ١٥ و١٨٪ فقط، ويرجع ذلك إلى افتقار مصر لنظام دقيق يحكم إنفاقها على الصحة»، لافتاً إلى وجود حوالى ٤٠٠٠ دواء مسجل ليست كلها متاحة للتداول.

من جهته، أكد مجدى جنينة، نائب رئيس شعبة الأدوية بالغرف التجارية بالقاهرة [illegible]

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

نقيب الصيادلة: توقف الشركات الحكومية يُجبر المريض على شراء المستورد

«إبراهيم»: لن تستقيم صناعة الدواء في مصر دون إنتاج المواد الخام.. ونحتاج هيئة وطنية متخصصة

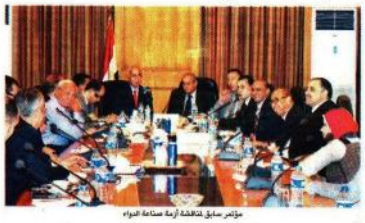

مؤتمر سابق لمناقشة أزمة صناعة الدواء

كتب - محمود الجمل وميران فكري:

أكد الدكتور محيي الوزير، نقيب الصيادلة، أن ٩٥٪ من المواد الخام التي تدخل في صناعة الدواء وقال: «إن ٧٠٪ من منتجات الأدوية حوزته، وهي هيئة تابعة للقوات المسلحة تقوم بتصنيعها وتسويقها ما تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية ومسئولة عن صحة وعافية وأمن المرضى في كافة المستشفيات، ورقابة الدواء منذ أن يبدأ كمادة خام حتى وصوله للمريض، وكذلك متابعة كافة تفاصيل تحليله لضمان عدم إضافته، وضمان تصنيعه والقدرة على الرقابة والتفتيش، كهو الصانع وتحليل الدواء في حيوزته للتبديل، وكل ذلك يؤدي للحفاظ على سمعة الدواء المصري التي لا يتم تصديره إلى أي دولة أوروبية، وفي حالة تصديره ممنوع حتى الآن التي تأتي بتصدير الدواء وتحقق أرباحاً عالية من ورائه تعادل دخل إيرادات قناة السويس في مصر، وتقدر بـ٧ مليارات دولار سنوياً.

ثم الانتهاء من إعداد مشروع هيئة الدواء، التي ستضع مجلس الوزراء، على أن يرأسها صيدلي بدرجة وزير، فكافة دول العالم تمتلك هيئة دواء متخصصة تابعة جهوته، وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية عن أي وزارة، وتتألف ما تكون تحت إشراف رئيس الجمهورية ومسئولة عن صحة وعافية وأمن المرضى في كافة المستشفيات، ورقابة الدواء منذ أن يبدأ كمادة خام حتى وصوله للمريض، وكذلك متابعة كافة تفاصيل تحليله لضمان عدم إضافته، وضمان تصنيعه والقدرة على الرقابة والتفتيش، كهو الصانع وتحليل الدواء في حيوزته للتبديل، وكل ذلك يؤدي للحفاظ على سمعة الدواء المصري التي لا يتم تصديره إلى أي دولة أوروبية، وفي المقابل نجد أن هناك شركات أدوية تحقق أرباحاً عالية من ورائه تعادل دخل إيرادات قناة السويس في مصر، وتقدر بـ٧ مليارات دولار سنوياً.

استشارية طبية، تتكون من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ورواد التصنيع الدوائي، وأعضاء من النقابات الفرعية لوضع خطة لتطوير صناعة الدواء، وبدء تطبيقها مطلع ٢٠١٦.

ويتابع «إبراهيم»: «النقابة مرحبة جداً بإقامة أي شركات المصرية الوطنية، وستقدم بمقترح لإصلاح المنظومة بالكامل، وناقد رئيس الجمهورية من أجل توفير قطعة أرض مرخصة لإنشاء مصنع للمواد الخام، وأحب إنتاج أدوية الأطفال، مؤكداً: «لن تسمح الدولة أن أعداء، خاصة أننا أجرينا مباحثات مع شركات روسية أعلنت اعترافها الدخول في شراكة مع النقابة بنسبة ٥٠٪ لتطوير شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام، بالإضافة إلى إنشاء هيئة مصرية وطنية تابعة للدولة لتكون مسئولة عن كل ما يتعلق بتطوير الدواء، لضمان سلامة وأمن الأدوية»، مطالباً إلى أنه

95%

من حجم المواد الخام التي يتم استخدامها في صناعة الدواء بالبان الأطفال يتم استيراده من الخارج

التعويض بصناعة الدواء وتطويرها ترقى إلى العالمية، يوضع خطة للتعويض بصناعة الدواء، سيتم تقديمها إلى الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، عن أهمية الصناعة الناشئة للقناة، والتي تتميز براءة السيادات الخاصة بصناعة الدواء، والتواصل مع مؤسسات الدولة بداية من شركات قطاع الأعمال مروراً بوزارة الصحة وحتى رئاسة الوزراء، والتي شكلت أزمة معهية

دراسة تكشف: ١٠ شركات عالمية خاصة تستحوذ على مبيعات الأدوية في مصر

«جلاكسو سميث» البريطانية «نوفارتس» السويسرية و«سانوفي» الفرنسية تمتلك الحصة الأكبر في السوق... والشركات المصرية تنفق ٢٪ فقط من مبيعاتها على البحث العلمي مقابل ٢٢٪ للأجنبية

كتب - صالح إبراهيم وإيمان صالح:

«نحو ٢٠ شركات فقط تسيطر على نحو ٢٥٠ من المبيعات في سوق الأدوية، ذلك الحقيقة كشفت عنها دراسة حديثة صادرة عن قطاع البحوث والدراسات السوقية بالبنك الأهلي، وهي الدراسة التي كشفت أيضاً عن حدي سيطرة الشركات الأجنبية الكبرى على شريحة كبيرة من سوق الدواء المصرية.

وبحسب الدراسة فإن هناك ٦ شركات عالمية متعددة الجنسيات، يحالف ٤ شركات من القطاع الخاص المصري تمثل مصدر القوة في السوق المصرية، حيث تعد شركة «جلاكسو سميث كلاين» البريطانية أكبر الشركات العالمية الخاصة العاملة في صناعة الأدوية في مصر، وتبلغ حصتها من سوق القطاع الخاص نحو ٧.٥٪ من إجمالي مبيعات القطاع الخاص، ثم «نوفارتس» السويسرية في المركز الثاني بحصة سوقية تبلغ نحو ٧.٤٪، ثم تجزئه «سانوفي» الفرنسية بحصة تبلغ نحو ٧.٢٪.

ووفقاً لدراسة فقد جاءت شركة «إيبيكو» في المرتبة الثالثة من حيث الحصص السوقية، بنسبة بلغت ٤.٩٪ من إجمالي المبيعات، تلتها شركة «فايزر» بنسبة ٤.٨٪، ثم شركة «فايزر» بنسبة ٤.٢٪، وهي النسبة نفسها التي حققتها «مرسيتول ماينرز سكويب»، بينما بلغت الحصة السوقية لشركة «سانوفي» الألمانية نحو ٣٪، وشركة «الأمريكية» ٢.٩٪.

وأشارت الدراسة إلى أن سوق الدواء في مصر بلغت في العام ٢٠١٧ نحو ٢٠ مليار جنيه، منها ٧٠٪ للشركات الأجنبية العاملة، و٣٠٪ للشركات المتعددة الجنسيات، وشركات قطاع الأعمال ٨.٩٪، بينما بلغت نسبة الشركات الاستثمارية من حجم السوق ٣٧٪، وأكدت الدراسة أن الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ كانت بمثابة فرصة كبرى للشركات العالمية للخروج من الأزمات التي شهدتها الأسواق الأوروبية والأمريكية.

وحددت الدراسة عدة عوامل رئيسية اعتبرتها مؤثرة وفاعلة في سوق الدواء المصرية، هي رأسها التكنولوجيا والبحث العلمي، حيث قالت: «إنه على الرغم من أن قوة الصناعة تكمن بالأساس ما يملك هو الأبحاث الخاصة بتطويرها فإنه من الملاحظ في مصر غياب هذا العنصر، خاصة أن البحوث الدوائية تذكر عن الأدوية المعروفة من خلال تحسين الفاعلية، وإيجاد البدائل، وليس ابتكار الجديد»، وأوضحت أن أنشطة البحث في الجامعات، وأماكن البحثية غير مرتبطة بالاحتياجات الفعلية للسوق المصرية، إذ لا توجد لذلك الدراكز خطة بحثية لحل المشاكل التي تواجه صناعة الدواء في مصر.

وكشفت الدراسة عن ضعف إنفاق الشركات المصرية المنتجة للدواء على الأبحاث، إذ لا تتعدى ٢٪ من إجمالي قيمة المبيعات مقارنة بالشركات العالمية التي يتراوح الإنفاق فيها على البحث العلمي ما بين ١٧٪ - ٢٢٪ من قيمة مبيعاتها، لافتة إلى أنه لا يوجد سوى شركة مصرية واحدة متخصصة في البحوث الدوائية، هي أن إمكانياتها محدودة ولا تتناسب مع متطلبات السوق.

وتوصت الدراسة ما يلجه «رؤساء» للنهوض بمستوى البحوث والتطوير في صناعة الدواء من خلال إعادة صياغة أهداف الدراكز البحثية المصرية لتتجاوز حل المشاكل الفنية والتسويقية، إلى تحديد وتنفيذ خطط بحثية ذات هدف واضح، وبمعايير دولية معتمدة، ودعم أجهزة البحوث والتطوير بالإمكانيات المادية، والبشرية الفردية والمؤهلة، فضلاً عن تكوين شبكة للتعاون بين الدراكز البحثية والجامعات، وشركات الأدوية سواء كانت محلية أو عالمية، وتنشيط قنوات الاتصال بالدراكز

أكبر الشركات العالمية في صناعة الدواء

المتخصصين لطرح استثمارات جديدة في السوق المصرية.

وتشهد السوق المصرية صفقات استحواذ جديدة من قبل شركات عربية وأجنبية داخل السوق المصرية خلال الشهور المقبلة، ومن المتوقع أن تزيد الاستحواذات خلال الشهور القليلة المقبلة حسب المحللين.

وكانت صفقة استحواذ شركة «فارماكان» القابضة، للصناعات الدوائية على شركة «أموون» مقابل ٨٠٠ مليون دولار، هي الأبرز قيمة بين بين عمليات الاستحواذ التي تمت لشركة القابضة وتعتبر شركة «أموون» إحدى أهم شركات الصناعات الدوائية في مصر، حيث يقدر حجم أعمالها السنوي بنحو ٢١٠ ملايين دولار، ويتجاوز نموها السنوي ٢٠٪، ويتصدر «أموون» السوق المصرية في أدوية الأمعاء، وحقن الدم، والمضادات الحيوية، والمغذيات البيطرية.

ولم تكن «أموون» الصفقة الأضخم خلال العام المنصرم، حيث تمت شركة «تريكوبيا بي ف» الهولندية للدواء، مرخصاً لشراء إجمالي الأسهم شركة «ميدنا فارما» بواقع ٢٧.٢ جنيه للسهم الواحد لتبلغ قيمة الصفقة ٢١٥.٥ مليون جنيه.

واستحوذت شركة المهن الطبية للأدوية على مصنع شركة «لير أوف» الأمريكية في مصر مقابل ٤ ملايين دولار (٢٠ مليون جنيه)، في أول خروج لمستثمر أجنبي من السوق لصالح شركة مصرية منذ فترة طويلة.

كما شهد العام الماضي إعلان شركة «مكتدا» الأردنية للأدوية، أكبر شركات الأدوية بالشرق الأوسط تقييم عرض استحواذ على ٢١٠٠ من أسهم شركة «أيبك بيونايتد» الأدوية، وتتيح «أيبك» أكثر من ١٨ مستحضراً لعلاج الأورام في السوق المصرية، وهو مستحضرات للأمراض العامية، وتعد الشركة الأولى في الشرق الأوسط وأفريقيا المنتجة لأدوية علاج الأورام.

كما تتجه شركة أدوية أمريكية كبرى لعملك مكتباً خاصاً في مصر، لتقييم عرض استحواذ على شركة مصرية متخصصة منذ أشهر، وبين التوقع أن يتم الاستحواذ خلال أيام قليلة مقابل نحو ٣٠٠ مليون جنيه، حسب رئيس الشركة التي فضل عدم الكشف عن الصفقة لحين قطع شوط أكبر من المفاوضات.

ولم تقتصر الاستحواذات على قطاع الأدوية فقط، حيث شهد قطاع المستلزمات الطبية صفقة استحواذ قوية من قبل شركة «دي في أم هولتكنيك أكويريوس» على كامل أسهم شركة «إليكتو ميديكال» للصناعات الطبية.

أكبر ١٠ شركات تعمل في السوق المصرية ٢٠١٤

١- جلاكسو	٢- نوفارتس	٣- سانوفي	٤- فاركو	٥- إيبيكو	٦- أموون	٧- فايزر	٨- فارما	٩- مارسيرل	١٠- إم.إس.دي
2.5 مليار دولار	2.1 مليار دولار	1.5 مليار دولار	1.4 مليار دولار	1.3 مليار دولار	1.1 مليار دولار	0.9 مليار دولار	0.8 مليار دولار	0.5 مليار دولار	0.4 مليار دولار

رئيس «المصرية للحق في الدواء» لـ«الوطن»: نكبة الصناعة بدأت مع «الخصخصة»

«فؤاد»: صناعة الدواء خرجت عن سيطرة الدولة والتدخل الأجنبي في السوق ظهر في ٢٠٠٦

قال الدكتور محمود فؤاد، رئيس المركز المصري للحق في الدواء، إن نكبة صناعة الدواء الوطنية بدأت مع تطبيق الحكومة لبرنامج الخصخصة في مطلع التسعينيات، ما أدى إلى أن الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات أصبحت المتحكم الأول بالسوق المحلية للدواء.

وأضاف فؤاد في حواره لـ«الوطن»، أن أكبر شركة مصنعة للدواء في العالم عانت الصعوبين بالإفلاس لتورط المسئولين على طفلة الأحداث التي تطلقها الرسوم العصبية للتلبي عمل الله عليه وسلم.. وإلى نص الحوار:

حوار: محمود الجمل

أكبر شركة منتجة للأنسولين عاقبت المصريين بعد نشر الرسوم المسيئة للنبي.. واختفاء ٨٠٠ صنف من الأسواق

انخفاض إنتاجية القطاع العام

انخفاض إنتاجية القطاع العام من الأدوية بشكل معيباً معها من أسباب نقص الأدوية إذ مع تعاظم دور القطاع الخاص، بدأت الشركات المملوكة لرجال الأعمال بدل ذراع الحكومة من طريق وقف إنتاج الأدوية الرخيصة.

• كيف تشخص أزمة صناعة الأدوية في مصر؟

- مصر لديها تاريخ عريق في صناعة الأدوية، بدأ منذ العام ١٩٢٣، وتأسست أول الصناعة بمصر كبيرة في قارة المستينات في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، حينما أنشأ مصر أكثر من ١٠ شركات الوطنية تتضمن ١٦ شركة، منها ٨ شركات في صناعة الدواء، شكل عصباً مهماً من أسباب نقص الأدوية هو أزمة الأعمال العام، وكانت أهمها شركة «النصر للصناعات الكيماوية والدوائية»، وكانت أول شركة في الشرق الأوسط لصناعة الدواء الحقن، وكان مصنعها يشتج ٧٠٪ من الدواء الذي تحتاجه مصر، إما حالياً فأصبح ملجأ أحلي من إنتاج المحاليل الطبية.

• وكيف وصل الأمر إلى هذه الورطة؟

- حدث التكرار مع بداية التسعينيات، بعد تفعيل برنامج الخصخصة وتنفيذ القرار رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، الذي يستهدف تم إجراء سياسات الشركات العامة لإنتاج واستبدال الأدوية، علماً أن الإنتاج للمحل الدواء كان يشكل حوالي ٧٧٥ من إجمالي حجم السوق المصرية للدواء، وبعد قام الباب الاستثماري أمام الشركات الخاصة تم تخريب أهم شركة تقوم باستيراد المواد الخام الأدوية، وبعد سياسات مدفوعة متعمدة لتصدير الصناعة بعدها تم تخريب الشركة من التنمو بعد إيقاف تطوير التكنولوجي الشركة للتخلف من التكنولوجيا العالمية، ومن ثم توقفها وتدهورها، ولم يظل الشركات العامة مصدر هو والمواطنة، ما أدى إلى انخفاض النتائجية الشركات التابعة للقطاع العام إلى أقل من ٦٠٪.

• وكيف تنظر لصناعة الدواء محلياً؟

- صناعة الدواء من أهم الصناعات الاستراتيجية في مصر، وتعد أساً قومياً وتشكل أزمة حكومة وصناعة الدواء في مصر خرجت عن سيطرة الدولة، وأصبح القرار بعيداً من أيدي الحكومة في الوقت الذي أصبح فيه الدواء سلعة مؤثرة في صناعة القرار السياسي في مصر والعالم.

• كيف بدأت تداعيات الشركات الأجنبية المسيطرة على السوق المصرية والتأثير فيها؟

- في عام ٢٠٠٦ استقلت إحدى الشركات الأمريكية العاملة في السوق المصرية مع الحكومة المصرية، خاصة مع وزارة الصحة حول تضرر الشركة من دعم الدواء الصدر للوطن، البسيط وغير القادر، بزعم أن هذا الدعم يقلص من أرباح الشركة، واشتد الخلاف لدرجة أن الشركة الأمريكية قامت برفع تقرير من الأزمة إلى الكونجرس الأمريكي، الذي أصدر مذكرة مدوره لمرفوعها على الرئيس الأمريكي وطرحها خلال زيارة الرئيس المخلوع حسني مبارك للولايات المتحدة، وفي عام ٢٠٠٧ حصلت أزمة كبيرة في مصر بسبب نقص الأنسولين، الشهيرة رفض شركة «نوفونيسك» الدانماركية، أكبر شركة منتجة للأنسولين، على مستوى العالم، توريده لمصر، عن خلفية مقاطعة الشركة للرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم في إحدى المجلات الدانماركية.

• ما الأثر السلبية الناتجة عن تجميع الصناعة المحلية للدواء؟

- وصل نقص الأدوية في السوق المصرية لأكثر من ٨٠٠ صنف حالياً و٤٠٪ من الأدوية التي فقدت بالسوق سعرها أقل من ١٥ جنيهاً، وهذا ظهرت الأزمة.

«نقابة الأطباء»: هدايا الشركات للأطباء أمر معترف به عالمياً

«بيومي»: نطالب بقانون لمواجهة مخالفات غش المريض

الدكتور

كتب - ريهام عبدالحافظ:

قال الدكتور إيهاب الطاهر، الأمين العام لنقابة الأطباء والعين الطبية: إن مسألة الهدايا والامتيازات والإغراءات التي تقدمها شركات الدواء الجديدة، سواء كانت الأجنبية أو المصرية، للأطباء، كتروج للدواء، أمر معترف به في العالم كله، مطبوعاً، مأمولاً أن يكون الهدف هو الترويج الكامل لمنتجات هذه الشركة، فمعترض الأمر مختلفاً تأرف الهدف.

وأضاف الطاهر، أنه في حالة ثبوت أي مخالفات بالمستندات، فالنقابة ستقوم بأن التحقيق في ذلك واتخاذ الإجراءات ضد من يقوم من الأطباء بهذا العمل، وغير الأخلاقي.

وكشف الدكتور مجدي بيومي، الأمين العام لنقابة أطباء الأسنان، وأمين عام اتحاد النقابات الطبية، أن هناك هدايا من الطلاب الضرورية للأطباء، وهي الأجهزة الطبية، خاصة من طلاب السيادلة والأطباء، أبرزها أن تتم كتابة الأدوية باسم العلمي لها، أي باسم المادة الفعالة وليس الاسم التجاري، تجنباً لغش الدواء المتورد.

من بعض الأطباء، بهدف الترويج عنتجات هذه الشركات، ومن ثم التأثير بالمرضى، ولفت الأمين العام لنقابة أطباء الأسنان إلى قيام بعض الأطباء بالتعاون مع جهات وشركات أدوية للحصول على بعض امتيازات كالهدايا والرحلات وحضور المؤتمرات الخارجية للترويج لمنتجاتها من خلال كتابة أدوية جديدة للمرضى واستخدام نوع من الدواء بعينه خلاف نوع آخر، بالتأكيد له أثار سلبية على صحة المريض وعلى صناعة الدواء المصرية.

وطالب نقابة الأطباء، بفرض قانون جديد يحظر من هذه الخالفات الضخمة في حق المرضى، وأن يتم تغيير كلمة الأدوية بالاسم العلمي لمنع مثل هذه التجاوزات، لافتاً إلى أن استخدام هذه الطريقة سيحد من التأثير بالمرضى، خاصة أن هناك بعض الشركات الأجنبية تعرض أدوية من الأدوية بـ٢٠٠٠ جنيه، بالرغم من وجود مثيلاتها المحلية بنفس الفائدة الفعالة وبسعر مغرياً إلى ١٠ جنيهات.

رئيس أكاديمية البحث العلمي: مصر لديها خبرات بحثية غير مستغلة في قطاع الصناعات الدوائية

«صقر»: عرض مسودة لتنظيم البحوث الطبية والدوائية على البرلمان

صقر

كتب - محمود الجمل:

قال الدكتور محمود صقر، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، إن مصر لديها قدرات وخبرات وبنية تحتية بحثية هائلة في مستقلة في قطاع الصناعات الدوائية، وإن أكاديمية البحث العلمي لديها أولوية لتطوير بحوث الدواء، وهو الدور الرجو من وزارة البحث العلمي في الفترة المقبلة، هو المساهمة في تطوير وتوطين صناعة الدواء من خلال توفير جزء من التمويل لبحث العلمي في تطوير قطاع البحوث الدوائية.

وأضاف صقر، أن المسودة الأولية للاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف إعداد قاعدة علمية وتكنولوجية فاعلة ومتنية للصغيرة، وقادرة على الابتكار لها مكانة دولية وتدفع الاقتصاد الوطني للتقدم المستمر، بما يحقق التنمية المستدامة ومضاعفة الإنتاج المعرفي وتحسين الجودة، ورفع مردوده في التصدي للتحديات المجتمعية وريادة تنافسية

الصناعة الوطنية، وكشف «صقر» أن منظومة البحث العلمي أعدت مسودة لتنظيم البحوث الطبية والدوائية، ومن المنتظر عرضها على البرلمان المقبل، مؤكداً أن الاستراتيجية القومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار تعطي أولوية كبرى للصناعات الاستراتيجية مثل صناعة الدواء وتطوير البحوث الطبية والدوائية.

وأضاف أن هناك خارطة طريق للبحث العلمي تعتمدها الأكاديمية معاً في قطاع وصناعة الدواء في مصر، وسيتم مناقشتها قريباً مع الجهات المعنية، بهدف تخصيص جزء من إنفاقها لتطوير صناعة الدواء، مشيداً «صقر» بدور عمل البحث العلمي، بتخصيص جزء من التمويل لتطوير صناعة وبحوث الدواء الأكاديمية، وإطلاق تحالفات تكنولوجية لتطوير صناعة الدواء والانتقال من المنافسة التي يمكن تصنيعها محلياً خلال العام المقبل، وتهيئة البيئة التشريعية لتطوير بحوث الدواء وربط البحث العلمي بالصناعات.